

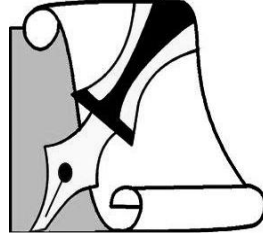


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يوم بعد الآخر، تتبلور الاصطفافات السياسية في لبنان على ضوء تموضعات سريعة تمظهرت خاصة في لقاء بعدي الأخير، بينما ما يزال لبنان يواجه جائحة كورونا بكفاءة في الوقت الذي يواجه فيه أزمة إقتصادية آخذة في التصاعد وتندر بالأسوأ.

وقد شكّل لقاء بعدياً حول خطة التعافي المالي التي أقرتها الحكومة، التموضع الجديد بين هم مع العهد ومن هم ضده ويبدو الرئيس سعد الحريري شبه وحيد على صعيد مقاطعة العهد بينما وجد زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط طريقه للالتفاف على مسألة المقاطعة مع هديته الجديدة مع العهد.

على أن اللقاء، وبرغم أنه كان لزوم ما لا يلزم، إلا أنه أفاد في تقريب وجهات النظر وخاصة مع حضور رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع له برغم رفضه للخطة، وأي خطة، قبل إجراءات عملية على الأرض كفسخ عقود الـ 5 آلاف متعاقد مع الوزارات، وإقفال المعابر غير الشرعية وهي العناوين التي تلتى جعجع خلفها.

وقد حضر اللقاء في شكل لافت الرئيس نبيه بري الذي اعتصم بالصمت واكتفى بالتشاور مع الرئيس ميشال عون، على الرغم من الاجتماع الثلاثي بين الرؤساء عون وبري ودياب، الذي سبق الجلسة.

والحال أن الاجتماع الذي خلص إلى توصيات لم يكن مطلوباً منه إصدار قرارات أو نسف الخطة إنما الاطلاع على الأفكار لدراسة إمكانية إدخالها إلى الخطة غير المنزلة وفق تأكيد المسؤولين، علماً أن العبرة تبقى في إيصال الأمر إلى المؤسسات الدولية وصندوق النقد الدولي لا سيما أن الخطة جسر العبور إليهم. وما صدر في البيان الختامي أتى بناء على توافق المجتمعين ولامس هواجس ومطالب الحاضرين آخذاً في الإعتبار عدم نهائية الخطة التي سميت بخطة التعافي المالي إذ ثمة تعديلات ستدخل إليها.

ولاحظت أوساط متابعة للاجتماع أنه كان مسؤولا وتم فيه تبادل الملاحظات والأفكار، حتى أن من سمي بأهل البيت الواحد مثل رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، اقترحوا ما يمكن إضافته إلى الخطة والآليات الواجب اتباعها وموضوع تسعير الدولار وما يتصل أيضا بودائع المواطنين، وما تم تسجيله يدرس لإمكانية شموله بالخطة أو عبر إضافة ورقة جديدة عليها على أن يترك الأمر للمعنيين.

ويلفت بعض معدي الخطة الاقتصادية والمالية بأنها خطة شاملة، وتم تضمينها كل الأفكار التي تساعد لإعادة إنعاش الأوضاع الاقتصادية، وانطلاق النظام المالي باتجاه المساعدة على تطور الإنتاج في المدى المستقبلي لكي يصبح الاقتصاد اقتصادا منتجا، وهذا هو هدف الخطة حسب المسؤولين، في انتظار إعادة تقييم قدرة قطاع المصارف على المساعدة لتمويل نمو الاقتصاد الوطني من خلال منحها القروض لمشاريع انتاجية صناعية وزراعية وغيرها من القطاعات.

وقد بدأت بوادر الايجابية الخارجية في الظهور وكان أهمها الاتصال الذي جرى بين رئيس الحكومة حسان دياب ومديرة صندوق النقد الدولي والتي يصفها دياب بالايجابية جدا، علما أن رئيس الحكومة يجهد للتواصل المتكامل في فترة زمنية قصيرة مع فريق الصندوق من أجل الإسراع في المفاوضات والوصول إلى النتائج المرجوة، خصوصا وأن الوقت أصبح داهما ويجب قدر الإمكان الإسراع للاستفادة من مساعدة الصندوق للبدء بوضع برنامج مخصص للتنفيذ.

وبرغم كل الانتقادات، فإن الأوساط الحكومية تؤكد أن مقارنة لبنان في الخطة قريبة جدا للتصور الذي يتم وضعه عادة من قبل الصندوق، أي أن الخطة مشابهة لما يمكن اقتراحه من قبل القيمين عليه وذلك بهدف اختصار الوقت، علما أن تنفيذ البرنامج يحتاج إلى خطوات كبيرة.

ويتوقع لبنان أن تكون مساعدة الصندوق للبنان بين 8 و10 مليار دولار وذلك بضخ الأموال حسب البنود الموضوعة للتنفيذ والمراحل بحيث يتم إعطاء لبنان الأموال اللازمة المخصصة لكل قطاع

حسب أجزاء الخطة، علما أن الصندوق هو من سيراقب كيفية إدارة الأموال وصرفها وليس كما كان يحصل بالماضي، إذ كان يتم تقديم المساعدات للبنان على شكل شيكات ويتم صرفها بطرق عشوائية ويتم اضعائها.

وعلم أن وفدا من صندوق النقد سيبدأ قريبا مشاوراته مع السلطات اللبنانية والتي يشير المتابعون إلى أنها ستتخذ أشهرا طويلة وقد تصل إلى مدة عام، علما أن ما هو مهم بالنسبة إلى الصندوق يتمثل في الإصلاحات التي تؤمن الاستدامة وإعادة الاستقرار والنمو، وسيفتح هذا الأمر الباب واسعا أمام أموال مؤتمر سيدر المنتظرة.

ويقول هؤلاء المتابعون إن الايجابية الخارجية ما كانت لتحصل لولا ليونة اميركية برزت أخيرا لجهة الارتياح لخطة الحكومة الاقتصادية والمالية وطلب المساعدة من صندوق النقد وهي خطوة ايجابية بالنسبة إلى واشنطن، ما يعني اعتبار أن الحكومة استطاعت المضي قدما، لكن العبرة بالتطبيق حسب متابعي موقف الادارة الاميركية التي ستطلب عبر مؤسسات دولية بعض الأمور من أجل الإفراج عن التمويل.

ويشير هذا الأمر إلى أن واشنطن ليست في وارد العرقلة، علما أنها لا تريد للحكومة السقوط في ظل انشغال المسؤولين الاميركيين بمعركتهم ومعركة الرئيس دونالد ترامب مع وباء كورونا الذي قد يرسم ملامح الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني المقبل.

ومن ناحية لبنان، فهو أمام تحد من نوع جديد يتطلب الشفافية الكاملة، ويشير المتابعون إلى أن الحكومة على اتم استعداد للبدء بالمفاوضات الجدية مع الصندوق، وأعدت ملفاتها كاملة لهذا الاستحقاق، وجهزت نفسها للدخول في جولات متعددة من المفاوضات، علما أن الاشارات الإيجابية التي تلقفتها من الصندوق، تدفع المسؤولين إلى الاعتقاد بأن لبنان قد لا يكون أمام مسار طويل من المفاوضات.

ذلك أن الملف جاهز، والخطة الحكومية للإنقاذ تتمتع بكل المواصفات التي تجعلها مقنعة لصندوق النقد ولكل المجتمع الدولي، خصوصا وأن الكثير من مندرجات الخطة لم يكن الصندوق بعيدا منها. أما لناحية الشروط السياسية، يعتبر لبنان الخطة الإنقاذية خريطة طريق الخروج من الأزمة، وليس تحت أي سقف آخر، سياسيا كان أو غير سياسي. ويلفت هؤلاء إلى أنه إذا ما انتهى لبنان بسهولة وسرعة مع صندوق النقد الدولي، فهذا يسهل عليه أكثر التفاوض مع الدائنين، وبعدها يذهب مباشرة إلى مؤتمر سيدر للاستفادة من تقديماته. وليس مستبعدا في هذه الحالة أن تبادر بعض الدول، إلى مد يد المساعدة المباشرة إلى لبنان.

ويجب التذكير هنا أنه لطالما تلقى لبنان على مدى السنين الماضية رسائل توبيخ من مستويات دولية متعددة، تعبر عن الامتعاض الشديد من أن المساعدات التي تقدمها تلك الدول، كانت تذهب إلى جيوب بعض المسؤولين وانصارهم. علما أن صندوق النقد ليس متفرغا بالكامل للبنان، ولن يمنحه كل وقته، فهناك عشرات من الدول المتعسرة تنتظر والمجتمع الدولي يعيش اليوم قلق أزمة كورونا وآثارها السلبية على اقتصادات العالم، وقبله مرحلة القلق من الركود أو الكساد على وقع الحروب التجارية بين الدول الكبرى، التي تدفع الاقتصاد العالمي إلى منزلقات خطيرة. فإذا كانت هذه صورة المجتمع الدولي و أولوياته، فلبنان حتما ليس ضمنها، وهنا تقتضي المصارحة بأن المجتمع الدولي وما بعد كورونا، صار أقل استعدادا لأن يكون سخيا تجاه لبنان. من هنا، وطالما أن ليس أمام لبنان سوى صندوق النقد، فعليه بالتأكيد أن يتوقع شروطا قاسية من الصندوق.

والمسألة السلبية هنا أن الحكومة تضع كل ثقلها في المفاوضات مع الصندوق، على أمل أن تحقق منها النتائج المرجوة. لكن لا انعطافة نوعية في الوضع الاقتصادي نحو الإنفراج من دون توافر كل ذلك مع إصلاح جدي على الأرض لكي لا تتكرر السيناريوهات السابقة. ذلك أنه وبغض النظر عن الايجابية الغربية التي تشمل الولايات المتحدة ودولا أوروبية، فإن حجم التحديات الداخلية بالغ الصعوبة، من أوجه عدة بدءا بالارتفاع الجنوني للأسعار، مرورا بارتفاع منسوب المخاوف من

موجة ثانية من فايروس كورونا على ضوء الوصول المتسارع للمغتربين، وصولاً إلى الفتح المتسارع للملفات، من الفيول المغشوش إلى الاملاك البحرية، وربما الاتصالات، فضلاً عن تقديم اوراق اعتماد للجهات المانحة، في ما يتعلق بمكافحة الفساد والشفافية.

الحريري وحيدا

وعلى الرغم من أن غالبية القوى السياسية باتت تسلّم بجدوى التعاون مع صندوق النقد الدولي سبيلاً لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة، فإن الوضع الداخلي بدأ أنه يقف على أبواب جولة جديدة من النزاع السياسي دلت إليه مواقف نارية أطلقها الرئيس سعد الحريري في غير اتجاه، متهما خصومه من دون أن يسميهم مباشرة بالعمل لاغتياله سياسياً.

ويبدو أن الحريري، الذي بدأ يواجه منافسة متصاعدة من مكان غير متوقع عبر شقيقه بهاء، يحتمي برؤساء الحكومة السابقين، ومن هذا المكان إنطلق ليطلق النار على العهد ويغمز من قناة حزب الله وهي الجهة التي لا يزال زعيم المستقبل يحيدها ولا يريد الدخول في معركة خاسرة معها. ولذلك، قد يلجأ الحريري إلى تكثيف إطلاقاته ومزايدات الطائفية وتصوير العهد وكأنه يريد العودة إلى مرحلة الرئاسة المطلقة قبل اتفاق الطائف.

لكن من الواضح أن الحريري الذي يعتبر الأقوى في الساحة السنية حتى الآن، ارتكب خطأً بالغا عبر تركه السلطة. ويبدو أن صراعا كان كامناً وخرج إلى العلن مع أخيه بهاء. فمنذ تاريخ الرابع عشر من شباط الماضي في ذكرى اغتيال والدهما، بدأت مشاهد الصدامات بين جمهوريين الحريري سعد وبهاء رجل الأعمال الناجح والمبتعد طويلاً عن المشهد السياسي، وهو ما يؤشر إلى حالة ضياع مستقبلية للجمهور السني بدأت إرهاباتها في بعض المناطق كما في الطريق الجديدة مثلاً،

لكن شرط زعامة بهاء تتمثل بالتأكيد في حصوله على الضوء الأخضر السعودي للبروز الذي سيتخذ بدوره مسارا طويلا.

على أن هذا الصراع ليس وليد المرحلة الراهنة، ويشير البعض إلى أن ظهور بهاء على الساحة جاء على خلفية التحركات الشعبية التي انطلقت في 17 تشرين الأول الماضي، ذلك أن مشوار المنافسة بينه وبين شقيقه يعود إلى ما قبل الإنتخابات النيابية الماضية، حين أجبر رئيس الحكومة السابق على تقديم إستقالته من العاصمة السعودية الرياض، حين واكبها ظهور سريع لرغبة بهاء في تسلم الزعامة العائلية والحزبية وكان سبقها اعتراض بهاء على تولية جمال عيتاني رئاسة بلدية بيروت في ظل خلافات مالية كبيرة معه.

إلا أن الظروف السياسية حالت دون تحقيق بهاء رغباته، وأبرزها موقف العائلة التي رفضت المبايعة، بالإضافة إلى موقف العديد من الشخصيات السياسية التي كانت متحالفة مع سعد، في تيار المستقبل والدائرين في فلكه كما في الطبقة السياسية الذين عملوا على اطلاق سعد من الاعتقال. منذ ذلك الوقت، على ما يبدو، كان بهاء ينتظر الفرصة المناسبة للعودة لطرح مشروعه السياسي، الذي لا يمكن أن يأتي إلا على أنقاض مشروع شقيقه سعد، الذي كان يحظى بشبه إجماع من القوى السياسية الأساسية على دعمه، فهو كان على تفاهم مع التيار الوطني الحر، وتهدئة مع حزب الله، وتحالف مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري، ورئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط، وفيما بعد نجح في إعادة إبرام تفاهمات مع الشخصيات الأساسية على الساحة السنية، أي ما يعرف بنادي رؤساء الحكومة السابقين.

اليوم، يدرك المطلعون على حركة بهاء انه دائما ما يتحين الفرصة، وهو اليوم يريد إستغلال حالة العداوة بين شقيقه سعد ورئيس الوطني الحر جبران باسيل كما مع الرئيس ميشال عون والتي لا يبدو أنها ستعود الى ما كانت عليه أقله قريبا.

ولسوء حظ سعد الحريري فإن كل محاولاته لتشكيل معارضة لإسقاط حكومة حسان دياب باءت بالفشل، كما لم تنجح كل الجهود، على الأقل حتى الآن، في تشكيل جبهة معارضة تضم إلى جانب سعد، كل من حزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الإشتراكي، لا بل أن البعض توسم خيرا في ادخال رئيس مجلس النواب نبيه بري إليها مع زعيم تيار المردة سليمان فرنجية.

من هنا، لعل رئيس الحكومة السابق يدرك أن الخطر الأكبر الذي يواجهه، في سياق الصراع على الزعامة السنوية، هو طموح شقيقه الأكبر، الذي ينافسه في الإرث العائلي أولاً، ويبرهن على حالة الإمتعاض لدى القسم الأكبر من جمهور المستقبل من أداء التيار في السنوات الماضية والتي وصلت إلى حد الإحباط.

وقد نشط بهاء بين مجموعات المحتجين في الايام الاخيرة وخاصة في طرابلس، في تحالف مبطن مع المعارض الشرس للحريري وهو اللواء أشرف ريفي. ولجأ بهاء إلى المزايدة في المواقف السياسية وشد العصب في محوره وانتقاد تنازلات شقيقه وفساده، حتى انه لجأ، وهذا أمر غير مفهوم، إلى تكليف بعض الناشطين المتطرفين للنشاط لصالحه اعلاميا للدعاية بينما كان اخصام الحريري في المحور المقابل يتربقون وجها أكثر اعتدالا من أخيه لا بل ان البعض يروج لبهاء في صفوف الخصوم والاعداء. وسينتظر بهاء الحريري طويلا مشروعية سياسية سعودية لم تتوفر حتى الساعة لانشغال الرياض في اوضاعها الداخلية وعدم ايمانها بانتصار معركتها في لبنان، ويبدو الطريق طويلا أمامه لتأمين حشد شعبي وراءه كخطوة أولى نحو تلك المشروعية السياسية المأمولة. في المقابل، ليس أمام سعد إلا السعي إلى دغدغة مشاعر جمهوره، عبر بعض المواقف التي يطلقها بين الحين والآخر، خصوصا ضد رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر، مع العلم أن سعد نفسه كان ينفي كل الإنتقادات التي توجه له عندما كان على تناغم مع باسيل قبل حراك 17 تشرين الأول.

في المحصلة، بات من المؤكد أن صراع الشقيقين سيحتدم في الفترة المقبلة، لا سيما أن الشقيق الأكبر يبدو ماضيا في مشروعه، الذي لا تبدو أغلب القوى الأساسية متحمسة له، لكن لم يبد أحد منها أي موقف علني من الممكن البناء عليه، في حين أن جمهور المستقبل سيكون الخاسر الأكبر، نظرا إلى حالة الضياع التي تربك صفوفه، فيما سيبدأ الإنقسام يتغلغل إلى المناصرين والمحازبين وسيضعف تيار المستقبل أكثر فأكثر مع الايام.

تموضوع جديد؟

بالعودة إلى اجتماع بعثا وربطاً بموقف الحريري، فقد شهد على ما يبدو تموضعا سياسيا جديدا قد لا يعمر طويلا، لكنه ضرورة المرحلة بالنسبة إلى صانعيه.

ذلك أن مشهد القصر الجمهوري لم يكن محصورا بمناقشة الخطة المالية للحكومة، وكان من الواضح أن العهد وباسيل يريدان تصويره مكسبا لهما. وإذا كان حدث حضور الزعيم القواتي سمير ججع إلى بعثا قد كسر روتين الحضور، فإن مناظرته غير المباشرة مع باسيل في غياب زعيم المردة سليمان فرنجية كانت جزءا أساسيا من الحدث. فقد كانت مبارزة رئاسية بين مرشحين مارونيين للرئاسة، حاضرين على طاولة النقاش، ومرشح غائب بفعل ما يراه كيدية سياسية تطاوله في ملف الفيول المغشوش، علما أن عدم حضور فرنجية شكل دعة ناقصة في السياسة تضاف إلى سابقتها.

ومن الغريب أن ججع، الذي عرف في السابق في رهاناته الخاسرة، بدأ يحسن توجيه الضربات الايجابية وكان لافتا حضوره عبر الظهور وحيدا في قلب المعارضة، من دون حلفائه فلا يبدو ملحقا بهم، وقاصدا ألا يتحول إلى كبش محرقة كما جرت العادة على يد حلفائه وخصومه على السواء.

في الآونة الاخيرة، دار نقاش داخل القوات حول جدوى الحضور وسلسلة من المواقف غيرها، ولا يزال بعض المتطرفين في التنظيم يخالفون ججع في خطابه المعدل الجديد الذي لا يبدو حادا. من هنا صدرت دعوات في القوات إلى مقاطعة اجتماع بعثا، خشية أن يجبر الحضور إلى القصر

الجمهوري مرة أخرى لمصلحة بعبداء والعهد، فتستهدف القوات كالعادة، لكن جعجع برع هذه المرة في مقارنة هذه المرحلة الحساسة.

هو لم يخرج عن خط أراده بمراقبة الحكومة وعدم كسرها على يده، لكنه أراد الظهور بمظهر المدافع عن موقع الرئاسة، فيلبي الدعوة إلى بعبداء، لكن من زاوية المعارض لسياستها. وذلك بعد رفضه الدخول في جبهة معارضة للعهد والحكومة، وسبقه رفض لاختيار الحريري رئيساً للحكومة ما دفع الأخير إلى الانسحاب من رئاستها بعد رفع التغطية المسيحية عن زعيم تيار المستقبل.

ولا يزال جعجع مؤيداً للحراك الشعبي في الشارع، وفي موازاة ذلك يريد توفير الفرصة للحكومة لكي تعمل مع تسجيل الانتقاد لها. ويشير قواتيون إلى أن زعيمهم يريد تجنب استفزاده كما في السابق وهو لم يعد يستطيع الرهان سوى على النفس.

ويشير البعض إلى فارق التوظيف السياسي للاجتماع بين جعجع ورئيس تيار المردة فرنجية بينما كان يفترض أن يكون المشهد معكوساً. بالنسبة إلى الأخير، يبدو أن معركته مع باسيل والعهد تتصاعد باستمرار، برغم أنها تهدأ مع تدخل الحلفاء مثل الرئيس نبيه بري وحزب الله. لكن الموضوع سيطرح من جديد مع كل حدث، وتبدو مسألة التعيينات في الحكومة قريبة للبحث حيث سيكون لفرنجية الصوت العالي من جديد.

وبينما يمر الزمن على مدة ولاية عون الرئاسية، يجهد باسيل لإزاحة فرنجية وغيره أيضاً من الواجهة الرئاسية لكي يطوب نفسه رئيساً. من هنا كان الدفاع الأخير لرئيس الجمهورية عن باسيل والقول أنه يُغتال سياسياً ومن الملاحظ أن الرئيس عون يظل من حين إلى آخر للدفاع عن باسيل وتقديمه في السباق على الرئاسة وهذا الأمر قد يستمر مع احتدام الصراع عليها.

لكن من الضروري الإشارة إلى أنه لا يزال من المبكر البحث في موضوع الرئاسة، خاصة في ظل وضع داخلي دقيق وحساس غير قابل للكباش في موضوع كهذا وغيره من مواضيع لم تعد تهم الناس التي باتت همها الأساس يتركز على معيشتها واقتصادها الكارثي.

إستغلال انتفاضة الشارع

في هذه الأثناء، عادت قبل فترة إنتفاضة الشارع إلى البروز بعد خفوت نسبي في ظل أزمة اقتصادية هائلة وغلاء فاحش في الاسعار.

والواقع أن المسلسل نفسه يتكرر كل فترة مع الحراك الشعبي ومجموعاته الصادقة من ناحية، وأولئك الذين تدخلوا فيه لغايات سياسية وحزبية وسلطوية ومصالحية من ناحية ثانية.

كان ذلك شأن الحراك منذ البداية، لكنه اليوم يتخذ دلالات كبيرة في ظل الصراع على السلطة بين معارضي الحكومة ومكوناتها الحزبية الداخلية. ففي السابق، حافظ الدفق الشعبي العارم على نقاوة عامة للتحركات مع إدراك الجميع من يقف وراء الاحتجاجات العنيفة وتلك التي اتخذت طابع أذية للبلاد. مع الوقت، وبعد أسابيع من انطلاق 17 تشرين الأول، تراجع قاطعو الطرقات والذين وقفوا وراء تحركات مشبوهة بسبب سحب البساط الشعبي من تحت أقدامهم وعودة تلك التحركات الضارة بمصالح الناس بالضرر عليهم، إضافة الى سقوط حكومة الرئيس سعد الحريري الذي أضفى تغييرا نسبيا على الأحداث. حينها، كان واضحا أن التحركات الحزبية قد اقتصرت على محازبي تيار المستقبل الذين رفضوا أن يخرج زعيمهم كبش الفداء الوحيد لثورة شعبية على أركان السلطة كافة. لكن احتجاجات المستقبليين تراجعت بدورها بعد أيام قليلة خاصة وانها قد اتخذت طابعا مذهبيا ومناطقيا، ونتيجة توافق من في السلطة على إكمال المهمة من دون الحريري ولو تحت عنوان حكومة مستقلين، وهو ما سرعان أن ثبت كذبه مع تناش أهل السلطة لمكاسبها.

والحال أن تزامنا حدث بين تراجع زخم الانتفاضة وتسمية الدكتور حسان دياب لرئاسة الحكومة ومن ثم تشكيله لها بعد أسابيع. وكان لذلك الأسباب الموجبة من تعب المنتفضين ودعوة الغالبية منهم الى إعطاء حكومة ذات وجوه نظيفة في شكل عام فرصتها، في ظل طقس كانون صقيعي.

كان ذلك قبل هبوب وباء كورونا الذي استنفرت معه البلاد خشية من خطر قاتل داهم العالم، وشكل الوباء فرصة للحكومة للتخلص نوعا ما من احتجاجات المنتفضين، لابل هي استغلت الفرصة فلجأت الى إنهاء اعتصامي وسط بيروت وساحة النور في طرابلس قبل عودة زخم المنتفضين من جديد قبل أيام..

في الفترة الماضية، عادت التحركات الى الشوارع مراعية أقصى ما استطاعت مسألة التباعد الاجتماعي. لم ينزل هؤلاء بكثافة عمدا الى الشارع، لكن كان من الواضح أن كرة ثلج التحركات تكبر وشكلت تحركات المصارف وتظاهرات الأول من أيار دلالة عليها.

على أن نقطة سلبية شكلها الدخول الحاد لبعض الأحزاب والتيارات على الخط. ومن دون شعارات حزبية أو أعلام حزبية، نزل الكثير من الحزبيين في بيروت والمناطق ضد حكومة دياب.

ومع اتخاذ الأحداث طابعا عنيفا، يسري نقاش داخل مجموعات الحراك المدني حول ما إذا كان يجب التنسيق مع تلك الأحزاب التي تتحرك مصلحيا وانتهازيا، أو ما إذا كان يجب النأي بالنفس عن مجموعات ظهرت على سطح التحركات موجهة ضربة الى سلميتها ونقاوتها وعمدت الى سرقتها.

لكن خرجت دعوات داخل مولدي حراك 17 تشرين منتقدة بشدة أحزابا كالمستقبل والكتائب في شكل رئيسي، والبعض همس من قناة مناصرين للقوات اللبنانية ومؤيدي اللواء أشرف ريفي في طرابلس والجماعة الإسلامية وغيرهم.

وداخل مجموعات الحراك رفض رأي وازن التنسيق مع تلك الأحزاب كما هو الحال داخل الحزب الشيوعي، حتى أن البعض في الحزب وفي أوساط اليسار في الحراك في بيروت والجنوب، خرج ليدعو الى قراءة جدية لما يحصل وغاياته، وتم بحث احتمال الانسحاب من الشارع.

ويشير كثيرون في الحراك، وهم في غالبيتهم ممن دعوا الى تجميد التحركات في هذه الظروف، الى أن الأمور قد تداخلت بين بعضها البعض وأن عوامل مشبوهة قد دخلت على الخط، خاصة في

عاصمة الشمال طرابلس مع التسجيل دوما أن غالبية نسبية ممن نزلوا الى الشارع هم من الفقراء والجوعى وكل من تضرر مما يحدث.

ويحذر كثيرون في الحراك، من مدنيين وأحزاب طارئة عليه، من مخطط دخل عليه خوارج على الانتفاضة هدفه التأسيس الى صدام مع الجيش اللبناني بدأت بوادره بالظهور في طرابلس، ما سيسيل الدماء لتحقيق الفوضى في البلاد. والإدانة تمضي أيضا في بعض الأوساط تجاه تحركات عنفية إستعدادت استهداف المصارف هدفا لها وهي أفعال مندد بها من قبل مجموعات كبيرة أطلقت الحراك الحقيقي وإن كان ذلك لا ينفي اشتراك كثيرين منهم في تلك الأعمال وهي مجموعات يسارية في الغالب وبرز في إطار "إئتلاف بناء الدولة" وشكل الحزب الشيوعي عماد تلك المجموعات.

وبعد نقاش عميق، إستقر الرأي على إثبات الذات في الشارع وإضفاء مسافة على تحرك الأحزاب التي تلجأ إلى معارضة كيدية للحكومة. حتى أن أحد أكثر الأطراف راديكالية في الحراك كحزب سبعة قرر العودة الى الشارع بعد انسحاب قسري بسبب وباء كورونا.

وإزاء الوضع المأساوي للبلاد والمترجع دراماتيكي يوما بعد الآخر، لا مجال للحراك لأن يقف مكتوف اليدين. على أن الأمر يبدو واضحا والهدف جليا بالنسبة الى مجموعات الشارع وفقراء الحال الذين رفضوا أن يخيروا بين الموت من كورونا أو الجوع. ومن غير المهم بالنسبة إليهم طبيعة المتسبب بهذه الكارثة، فالسياسات المالية المتبعة منذ ما بعد اتفاق الطائف هي المدانة، من دون التلهي بصراعات أهل الحكم وهو الحال مع تحميل المصارف مسؤولية كبيرة.

هو بالنسبة إلى المجموعات الحقيقية في الحراك صراع لا ينتهي مع الطبقة المسيطرة من داخل السلطة أو من خارجها ممن كانوا حتى الأمد القريب في الحكم ويتحملون مسؤولية كبيرة جدا في التركيبة الحالية، بينما يلجأ البعض في الحكم الى التهويل باستعادة أيام الحرب الأهلية أو أقله حصول

الإنهيار المالي إذا مضت الحكومة في إصلاحاتها الجذرية. والأهداف ما تزال نفسها للمجموعات لرفعها في كل مناسبة وعلى رأسها مكافحة الفساد واستعادة الاموال المنهوبة وقبل ذلك التصدي لارتفاع سعر الدولار.. وصولا الى انتخابات نيابية مبكرة على أساس قانون حديث وغير طائفي..

من هنا، يؤكد هؤلاء رفض الخطة الاقتصادية للحكومة وخاصة المسألة المتعلقة بصندوق النقد الدولي التي ستكون وبالاً على البلاد وستؤدي الى المزيد من الفقر وتعميق هوة الأزمة الذي سيطرحه طلب مساعدة هذا الصندوق. والحل واضح لهم وهو العمل على استعادة تلك الأموال التي نهبت وتلك التي هربت، ووضع اليد على الاملاك العامة البحرية ومحاربة الفساد في موازاة عملية إصلاحية جدية.

ويبدو أن الأمور تتجه نحو تأزم تصاعدي، ولكن عبر أشكال جديدة تكون أكثر فعالية. فالحراك لم ينشط أخيرا كمجموعات متناسقة وموحدة المسار وهو ما حدث في الأول من أيار خلال عيد العمال، وما سيتكرر لتمييز الذات عن تحركات أحزاب الحكم التي حضرت أخيرا.

من هنا، فإن الرأي الغالب يلفت الى أن الخطة الإقتصادية، وبرغم وجود بنود فيها يمكن أن تناقش، فإن الطابع الأعم لها سلبي، ولذلك ثمة عمل للخروج ببرنامج مواز خلال فترة قريبة، ينزع اتهام الرفضية عن الحراك، وذلك عبر ورقة عمل تطرح الحلول المرجوة.